

الهوية .. جذور ومسار

عبد الفتاح القلقيلي*

المقدمة

تمثل الهوية، في تعريفها البسيط، مجموع السمات المميزة لشعب من الشعوب، متمثلة في اللغة والعادات والتقاليد والثقافة والمواقف المشتركة بصدد القضايا المصرية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيمة أية هوية تكمن في ما يمكن أن تخلقه من شعور بالخصوصية، وفي ما يمكن أن تقدمه من فرص للتطور لمنتسبي هذه الهوية. وبدون ذلك قد تكون الهوية عبئاً على منتسبيها، وقد تكون عاراً أو دلالة على نقص مخجل ومخل. وغالبا ما ترتبط الهوية في هذا المستوى بالوعي بالذات. لكنها في أحيان أخرى قد ترتبط باستحضار الآخر باعتباره نقيضاً لنا (أو للذات). وهو ما ينطبق على تجربة تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية بالأساس؛ إذ بالرغم من وجود الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية، على الأقل منذ خمسة آلاف سنة، فإن حديثه عن هويته الوطنية لم يتبلور إلا بفعل صدمة قاسية جسدها مخططات الاحتلال الأجنبي الذي أخذ في البداية شكل انتداب بريطاني قبل أن ينتهي مشروعاً صهيونياً قائماً على أساس اجتثاث شعب من أرضه وإحلال جماعات من "المستوطنين" الذين تم غرسهم في هذه الأرض بقوة الحديد والنار بعد جلبهم من جهات العالم الأربع.

صحيح أن الثقافة السياسية الفلسطينية من لغة وحضارة وتاريخ هي جزء من الثقافة السياسية

* باحث وكاتب فلسطيني

العربية، ومتشابهة مع تطور الثقافة السياسية الوطنية في الدول العربية المجاورة، إلا أن تطور الهوية الوطنية الفلسطينية يختلف عن تطور الهويات الوطنية للدول العربية المجاورة في التحرر من الاستعمار البريطاني والفرنسي. ويعود هذا الاختلاف إلى أسباب عديدة أهمها هو مرور فلسطين والقضية الفلسطينية بمراحل تاريخية مختلفة بشكل جذري؛ يقع في مقدمتها الاستعمار الاستيطاني للأرض والإلغاء للهوية القومية التاريخية لفلسطين. إن تمسك الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية، وانتماءه لفلسطين ساهما في بلورة الفكر القومي الفلسطيني تارة بشكل تابع للبرامج السياسية الوطنية العربية، وتارة بشكل مستقل أو حتى منافس لهذه السياسات تحت شعار استقلالية القرار الفلسطيني.

في خصوصية الهوية الفلسطينية:

إذا كان لكل شعب خصائصه المميزة التي تجعل منه شعباً في مقابل شعب آخر، وهي ميزة تنطبق على الشعب العربي الفلسطيني مثلما تنطبق على أي شعب آخر، فإن للفلسطينيين خصوصية تشكل قيمة مضافة لهويتهم الوطنية، وتتمثل في أن تبلورها ارتبط بمواجهة نكبة تعرضوا لها من طرف مشروع للغزو الأجنبي استهدفهم في وجودهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي (الحضاري والإنساني بشكل عام). هذه الهوية تشكلت في خضم صراع مرير خاضه هذا الشعب لإثبات وجوده في المعركة القاسية وغير المتكافئة. وعليه، فقد ارتبطت الهوية بالمقاومة التي عرفتها فلسطين منذ زرع أول "مستوطنة" يهودية فيها عام ١٨٨٢ ومروراً بثوراتها المعروفة في النصف الأول من القرن العشرين وانتهاءً بأهم إنجاز للثورة الفلسطينية المعاصرة في ستينات ذات القرن. وقد برزت في خضم هذه الثورة التي أكدت الوجود الواقعي للشعب الفلسطيني في مواجهة إرادة المشروع الصهيوني الإمبريالي الدولي التي أرادت أن تجعل من وطنه أرضاً خلاء بلا شعب ليتم تسليمها لشعب افتراضي ليس له أرض.

هناك فرق بين الإعلام والإعلان.

الاعلام من أعلم، أي أخبر، ولذلك لا بد من الصدق. أي يجوز اخفاء المساوئ و اظهار المحاسن ولكن

لا يجوز قول غير الحقيقة. ومن يقول غير الحقيقة يتحمل مسؤولية قوله اما الاعلان فهو من أعلن، أي نشر أو أشهر وبه يجوز التزويق، أو ما يمكن أن نسميه الكذب الأبيض الذي لا يؤدي احداً. ومن يؤدي باعلانه احداً بشكل مباشر يتحمل مسؤولية قوله.

البعض يمارس الإعلام بأصول وقواعد الإعلان أي لا يلتزم بالحقيقة. وبذلك يصبح إعلامه غير فعال وغير مجد .

وبما أن الإعلام تعريف، والإعلان ترويح فإن الهوية الإيجابية مرتبطة بنيويا بالإعلام (سواء أكان مقروءاً، أو مسموعاً، أو مرئياً). أما الهوية السلبية (اي العنصرية) فمرتبطة بنيويا بالإعلان. وأرى أن مقولات الصهيونية عن شعب الله المختار، ومقولات النازية عن العرق الآري النقي لا تختلف كثيرا (من حيث المنهج) عن إعلان شركة السجائر الإنجليزية الذي يقول "لا يدخن سجائر الروثمان إلا الناجحون في أعمالهم"، وكذلك إعلان شركة السجائر الأمريكية عن سجائر المالبورو حيث تعرض صورة "الكابوي" القوي على حصانه، وتنادي "تعالوا الى حيث النكهة، تعالوا الى بلد المالبورو!!!

اذا كان ارتباط الهوية بنيويا بالاعلام صحيحا عموما، فان ارتباط الهوية الفلسطينية بالإعلام اكثر صحة، ودقة، حيث أن الهوية الفلسطينية ما كان يمكن أن يحتاجها الشعب الفلسطيني الحامل لهوية عربية إسلامية تاريخية لولا الهجمة الصهيونية الاستيطانية الإحلالية، التي استدعت مثل هذه الهوية لإنقاذ الشعب الفلسطيني وإنقاذ الأمة العربية.

نبذة اعلامية

كانت "فلسطين بحدود الانتداب" قبل أن تحتلها القوات العسكرية البريطانية في نهاية عام ١٩١٧ مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين: الأول يشمل المناطق الشمالية، ويتألف من لوائي عكا ونابلس التابعين لولاية بيروت. والثاني يشمل المناطق الجنوبية، ويتألف من لواء القدس المستقل التابع مباشرة لسلطة وزير الداخلية العثماني.

لم تكن فلسطين في حدودها تحت الانتداب مستقلة لغة أو ديناً أو حدوداً أو تاريخاً عن محيطها العربي عموماً والسوري خصوصاً. فلغة أكثر من ٩٥٪ من أهلها كانت اللغة العربية، والاسلام دين الغالبية وتأتي بعده المسيحية وهناك اقلية ضئيلة لا تتجاوز ٦٪ من اتباع الديانة اليهودية، شأنها

في ذلك شأن محيطها العربي (سوريا ولبنان ومصر والعراق).

شارك الفلسطينيون بنشاط في مختلف الأحزاب والجمعيات العربية التي تشكلت بعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨، وتبنوا أفكارها القومية الإصلاحية، إلا أن شعورهم بالانتماء القومي انطبع بطابع خاص، طابع الانتماء إلى ارض ووطن محددين، يتهددهما خطر الضياع بفعل الهجرة والاستيطان اليهوديين (كما يقول ماهر الشريف في كتابه "البحث عن كيان"). وقد كتب نجيب نصار "... نحن الفلسطينيون على شفا جرف، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب... ومعلوم أن فلسطين أصبحت محط آمال الصهيونيين، ومطمح أنظارهم، وفيها الآن منهم أكثر من مائة ألف شخص مختلفي الجنسيات، وعلى جانب كبير من المعارف والمقدرة" (جريدة الكرمل ١٩١٣/٩/١٩).

صحيح أن الخطر الصهيوني قد أضفى على الحركة العربية في فلسطين طابعا خاصا، وساهم في الإرهاصات الأولى لـ "الهوية الوطنية الفلسطينية"، إلا أن هذه الهوية بقيت مندمجة في الحركة القومية العربية الجامعة حتى العقد الثاني من القرن العشرين. ولذلك تبنت الفلسطينيون منذ شهر أيار ١٩١٨ علم الثورة العربية (ثورة الشريف حسين)، واصطلح على تسمية فلسطين "جنوب سوريا" أو "سوريا الجنوبية".

تركت الصدمات آثارا قوية على الحركة الوطنية الفلسطينية واشعرتها بعزلتها. واهم هذه الصدمات: مؤتمر "سان ريمو" نيسان (ابريل) ١٩٢٠، وانهيار الحكم العربي في سوريا واحتلال القوات الفرنسية دمشق (١٩٢٠/١٠/٢٤)، وفشل ثورة العراق الاولى (١٩٢٠). في تلك الظروف، انعقد في شهر ١٢ من ذلك العام مؤتمر حيفا. ولأول مرة لم يشر المؤتمر الفلسطيني إلى أن فلسطين جزء من سوريا، كما لم يطالب بالوحدة معها، بل دعا هذا المؤتمر لأول مرة إلى "تشكيل حكومة وطنية في فلسطين، مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب. ولذلك فانه بالإمكان اعتبار هذا المؤتمر نقطة الانطلاق العملية للهوية الوطنية الفلسطينية، كحركة قطرية ذات أهداف خاصة، لكنها غير منسلخة عن جذورها القومية.

على الإعلام بأشكاله المختلفة (المقروء والمسموع والمرئي) أن يواصل التركيز على هذه الحقائق آخذا بعين الاعتبار تعدد الرؤى الفلسطينية ضمن الإطار الوطني، فقد تشعب الفكر السياسي الفلسطيني منذ انطلاقه الى ثلاثة تيارات رئيسة: تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية

الأممية. كانت الحدود بين التيارين الأول والثاني تضعف أحيانا وتبرز أحيانا أخرى، وكان الدعم الجماهيري لهما يتباين من حين إلى آخر. أما التيار الثالث الشيوعي، فبقي مستقلا ومعزولا عن التيارين السابقين وينقصه الدعم الشعبي في الأوساط العربية وذلك بفعل نشأته من بين صفوف المهاجرين اليهود اليساريين. لقد بقي التيار الشيوعي ضعيف الشعبية حتى بعد أن تطور لما سمي بـ"عصبة التحرر الوطني" ذات الأثرية العربية.

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية (بتيارها القطري والقومي) تحدد قائمة "الأعداء" ودرجاتهم حسب خطر هؤلاء "الأعداء" على الأرض الفلسطينية ومستقبل الكيان الفلسطيني. وضعت معاداة الصهيونية والاستيطان اليهودي في المقام الأول، ومعاداة الاستعمار البريطاني في المقام الثاني. وتميز بعض أفراد التيار الأول (القطري) باستعدادهم لمهادنة الاستعمار البريطاني، بل والتنسيق معه أحيانا. وعلى هامش هذا التيار سيكوّن هؤلاء ما يسمى بالمعارضة التي تعترض على "سلبية" الحركة الوطنية، أي رفضها للمشاريع التي يقترحها البريطانيون.

مما لا شك فيه (كما أسلفنا) أن الهوية تنشأ وتتبلور، ثم تتطور بفعل تفاعل عوامل داخلية، وتفاعلها مع عوامل خارجية، خاصة الهويات المضادة. وفي هذا الإطار، لم يكن هنالك خلاف حاد داخل الساحة الفلسطينية حول ثنائية القطرية والقومية، وذلك للإجماع الفلسطيني حول الخطر الأساسي المتمثل بالمخطط الصهيوني. ولكن كان هنالك تباين بين هذين التيارين. كان التيار الثاني (القومي) ينطلق من أن الحركة الصهيونية حركة عالمية بفعل انتشار اليهود في كل بقاع العالم، وبفعل تعاطف دول الحلفاء المنتصرين معها ودعمهم السياسي والعملي لها. ومثل هذه الحركة لا يمكن الانتصار عليها، ولا حتى مواجهتها، إلا من خلال الوحدة العربية، أو على الأقل وحدة سوريا الطبيعية، أو ما كان يطلق عليها بلاد الشام. وكان هذا التيار يدفع الأمور باتجاه البقاء ضمن الحركة الوطنية السورية. وبعد سقوط الحكم العربي الفيصلي في سوريا، صار أصحاب هذا التيار يتوجهون للاستغلال بالحكومات العربية المستقلة وخاصة العراق نظرا لوجود فيصل ملكا عليها. وحتى بعد قيام إسرائيل دفع بعض هؤلاء باتجاه الانضمام للأردن تحت راية الملك عبد الله بن الحسين شقيق الملك فيصل. وبعد بعثة الفلسطينيين في كل اتجاه، وانضمام العديد من الفلسطينيين إلى القوى السياسية العربية، رفع القوميون شعار "الوحدة طريق التحرير". وظل هذا الشعار سائدا حتى اخترقته حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بانطلاقتها المسلحة ١٩٦٥/١/١.

وكان التيار الأول (القطري) ينطلق من نفس المقدمات، ولكنه يصل إلى نتائج مختلفة. وحيث أن الحركة الصهيونية عالمية ومدعومة من الدول الغربية، فقد كان يرى أن بقاء فلسطين جزءاً من الدولة العربية الواحدة سيجعل من المعقول ضغط العالم من أجل تهويد فلسطين، باعتبارها جزءاً ضئيلاً من الوطن العربي. أما إذا حافظنا على اعتبارها قطراً عربياً مستقلاً كبقية الأقطار العربية الأخرى، فستكون وطن أهلها لأنها صغيرة لا تتسع لمزيد من الهجرة اليهودية إليها، بل إن مزيداً من الهجرة سيقضي على شعبها العربي الفلسطيني، ولم يعد مستساغاً عالمياً القضاء على شعب من الشعوب. هذا التيار كانت أفكاره ومفاهيمه القطرية والكيانية ضابية؛ وقد تعرض للتشتت واليأس والغياب، لكنه عاد وانتعش في أواخر خمسينات القرن العشرين.

وكذلك "العرب، والعربي"، كانت وما زالت تستعمل في الأدبيات السياسية الفلسطينية لتعني غير اليهودية. فحتى الآن ما زال يطلق على الفلسطينيين الذين بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي وأصبحوا مواطنين إسرائيليين، ما زال يطلق عليهم مصطلح: "عرب إسرائيل/عرب ٤٨".

ومع تصاعد الثورة المسلحة، في النصف الثاني من ثلاثينات القرن العشرين، تعاضم الوعي الفلسطيني بالكيانية، وصارت الأدبيات الإعلامية والسياسية تطلق على الشعب الفلسطيني "الأمة". وظهرت تعابير مثل "مصلحة الأمة" و"صندوق الأمة" و"بنك الأمة" و"قيادة الأمة" و"شرف الأمة"...

كانت تلك الثورة الفلسطينية المسلحة هي التعبير الأقوى عن الهوية والكيانية الفلسطينية، وفتحت الآفاق لعلاقات التعاون مع الأقطار العربية على كل المستويات: الشعبية والسياسية والقيادية.

أما بعد قيام إسرائيل واستقرار نظامها وانضمام الضفة الغربية للأردن، صار التيار القطري الفلسطيني في أضعف أحواله، وتراجعت برامجه السياسية لتستقر في الضمير أحلاماً مؤجلة أو مسكوتاً عنها. فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية تقريباً، وفقدت سماتها الخاصة وبرنامجها الوطني الفلسطيني "القطري". فلم تكن هنالك مجابهة فلسطينية هامة في الضفة الغربية لإجراءات الضم الأردنية، لا على الصعيد العملي ولا حتى على الصعيد النظري.

لم تحدث عملية مجابهة هامة لحالة الضم، بل إن العديد من المواطنين الفلسطينيين المشهود لهم بوطنيتهم قد استجابوا للأمر الواقع، وانغمسوا فيه، واجتهدوا بتطويره ودفعه إلى الأمام. ويدل ذلك على ضابية الوعي الكياني لدى الفلسطينيين الذين لم تكن نضالاتهم السابقة متعارضة، بل

كانت متقاطعة أحيانا ومتراطة أحيانا أخرى، مع النضالات القومية، إضافة إلى أنهم لم يمارسوا حكم أنفسهم بأنفسهم. ولذلك، عندما سلّموا لإجراءات الضم الأردنية لم يساورهم الشعور بأنهم يتنازلون عن تجربة كيانية منفصلة، لها تراثها وطعمها الاستقلالي وامتيازاتها السلطوية، المادية منها والروحية.

وحتى في قطاع غزة كان لنشاطهم دور مهم في النشاطات "العربية" من "البعث" إلى "القوميين العرب" إلى "الناصرية".

ويمتاز التيار الإسلامي بأنه يرى أن الدعوة القومية دعوة تميّت الانتماء إلى الأمة الإسلامية الواحدة. كما أن منظريه يرون أن العروبة باللغة فقط، فكل الأقطار الإسلامية هي جزء من الأمة الإسلامية. ويرون انه إذا كان أي جزء من بلاد الإسلام محتلا فإن الجهاد (القتال) فرض عين على كل مسلم خاصة أبناء البلد المحتل. والتيار الإسلامي بشعبه المختلفة يخلط بين اليهودية كدين وبين الصهيونية كحركة سياسية، بل يعتبرهما شيئا واحدا، فالصهيونية هي التعبير السياسي عن اليهودية، برأيهم.

ولذلك ليس لفلسطين برنامج خاص عند التيار الإسلامي الا إزالة الاحتلال عنها والجهاد في سبيل ذلك. أما الهوية والكيان الفلسطيني، فلا نجد لهما حضورا بارزا في أدبيات هذا التيار، بما في ذلك التيار الإسلامي القطري الفلسطيني. وكل ما نجده عندهم هو خطورة الكيان الإسرائيلي والسيادة اليهودية على كل فلسطين أو على أجزاء منها، وان هذه الخطورة لا تقتصر على فلسطين وحدها؛ بل ستمس (وقد مست فعلا) كل الأقطار المحيطة بفلسطين.

وفي هذا السياق، وتحت هذه الظلال، وفي أجواء ذلك الغموض في الهوية والكيان، تركزت تطلعات الفلسطينيين (اللاجئين خاصة) على هدف مركزي هو "العودة" دون أن ترتبط هذه العودة بتصور كيان محدد. ومع ذلك حافظ الفلسطينيون خارج الأردن على وعيهم بفلسطينيتهم دون أن يبلوروا ذلك في تعبيرات سياسية ومؤسسات ملموسة، حتى أواخر خمسينات القرن العشرين.

رغم ضبابية الهوية والكيان، وهذا الركام فوقهما، فإن وعي الفلسطينيين لفلسطينيتهم لم يمت. وقد ساعد على بقاء هذا الوعي حيا ثلاثة مكونات:

المكون الأول: التمييز وسوء المعاملة التي لقيها الفلسطينيون في الأقطار العربية، حتى في الأردن، حيث كان الفلسطينيون هم أقل إخوانهم الفلسطينيين الآخرين في الأقطار العربية الأخرى عرضة

للتمييز. فقد كانوا، من الناحية القانونية، أردنيين لهم كل الحقوق القانونية في التملك والاستثمار والتوظيف في كل أجهزة السلطة، فمنهم الوزراء ورؤساء الوزارات، ولكنهم عمليا كانوا أردنيين من الدرجة الثانية، يعانون من التمييز في التوظيف في كل المجالات وخاصة في الجيش، وكانت مناطقهم تعاني أيضا من التمييز في التنمية.

لكن التمييز ضد الفلسطينيين في الاردن لم يدفعهم باتجاه البحث عن مدلولات سياسية فلسطينية رغم احساسهم بفلسطينيتهم، بل اندفعوا الى الحركات السياسية المعارضة للنظام والتي كانت تعمل في النطاق الاردني.

المكوّن الثاني: بقاء وتنامي وعي الفلسطينيين لفلسطينيتهم عبر انتشار الوعي العام بين الفلسطينيين. فالفلسطينيون الذين فقدوا مواردهم الاقتصادية الزراعية والصناعية، لم يبق أمامهم إلا العلم لكسب العيش. وبانتشار التعليم بين الفلسطينيين، انفتحت أمامهم آفاق العمل في الدول العربية وخاصة دول الخليج حديثة التكوين. وهناك، ومن خلال العمل وانفتاح آفاقهم والتقاء الفلسطينيين من مناطق شتاتهم معا في مؤسسة واحدة، تعزز وعيهم بفلسطينيتهم رغم اختلاف البيئات التي يعيشون فيها.

المكوّن الثالث: مواجهة الاحتلال، حيث أن احتلال إسرائيل لقطاع غزة في تشرين أول عام ١٩٥٦ أنعش وعي الفلسطينيين بفلسطينيتهم . فعندما اقتضت الضرورة العسكرية سحب الجيش المصري من سيناء وقطاع غزة، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام عدوهم التاريخي وجها لوجه، يتعرضون للقتل والتدمير والانتقام الجماعي. واكتشف الفلسطينيون دورهم الخاص في المواجهة المباشرة مع المحتلين.

انسحبت إسرائيل من قطاع غزة في السنة التالية (١٩٥٧). ورغم أن انسحابها لم يكن بفعل المقاومة الفلسطينية لها، إلا انه بسقوط غزة في يد الاحتلال الإسرائيلي ومقاومة هذا الاحتلال بدأت مرحلة جديدة، وجد الشعب الفلسطيني نفسه فيها وجها لوجه أمام مسؤولياته وأمام قسوة المواجهة.

نستطيع القول أن السنوات الأولى التي تلت انسحاب إسرائيل من غزة شهدت الإرهاصات الجدية الأولى للكيانية الفلسطينية، ولاستعادة الهوية الفلسطينية، حيث ظهر عدد من الظواهر للهوية والكيانية الفلسطينية التي عبرت عن نفسها عبر مؤسسات مختلفة، بعضها استمر وبعضها الآخر

عجز عن الاستمرار وأصبح جزءاً من التاريخ. ومن اهم تلك المؤسسات التي ظهرت قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، خمس مؤسسات، وهي:

١- الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في غزة عام ١٩٥٨.

٢- حركة الارض التي تشكلت في الاراضي المحتلة في نيسان/ابريل ١٩٥٩.

٣- فوج التحرير الفلسطيني، تشكل بتعاون الحاج امين الحسيني مع عبد الكريم قاسم قي العراق، في حزيران/يونيو ١٩٥٩.

٤- الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي تأسس في القاهرة او اخر عام ١٩٥٩.

٥- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي بدأت تصدر مجلتها "فلسطيننا" عام ١٩٥٩.

وإذا كانت الهوية الوطنية لمعظم الشعوب تبلورت على شكل دول مثل ما هو عليه الحال في الدول القومية الحديثة فإن نظيرتها الفلسطينية تبلورت على شكل مقاومة مناضلة لإثبات الوجود في مواجهة إرادة الاجتثاث والنفي، مما يجعل منها هوية نضالية في جوهرها.

ولذلك كان التعبير الأقوى عن الهوية الوطنية الفلسطينية منذ النكبة هو قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤. ورغم أنها أقوى تعبير عن الهوية؛ إلا أن الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني قاومتها بشكل مطلق، وشككت بتعبيرها عن الهوية الفلسطينية. أما بقية القوى السياسية الفلسطينية التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وإن أجمعت على ضرورة بعث الهوية والكيان الفلسطيني؛ إلا أن الرؤية فيما بينها حول العديد من المسائل تعارضت. وذلك يدل على وجود درجة غير مكتملة من الوعي للهوية والكيان. فهذه الحركات السياسية لم تستخدم في بياناتها ومذكراتها المنشورة إلا مفاهيم كيانية عامة. وقد ارتبط مفهوم تلك القوى للكيان بأنه مواز لـ"المؤسسة" وكيفية أدائها لواجباتها الكفاحية.

أما حركة فتح فطالبت بأن لا يكون الكيان سوريا له نشيد وقسم وعلم، بل يجب ان يكون ذا مضمون ثوري ومرتكزاً للثورة المسلحة وليس بديلاً عنها. وانسجاماً مع رؤيتها الكيانية المعبر عنها بالدعوة إلى العمل العسكري، كان طبيعياً أن تتخذ فتح موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني الاول في القدس، خشية إكساب الشرعية لممثلين قد يخرجون على المسرح السياسي وينفذون قرارات يرفضها الشعب الفلسطيني قطعاً، ويحتمون بالشرعية.

وذُكرت فتح أنه كان من المفترض أن يشكل قيام منظمة التحرير الفلسطينية بداية إنهاء مرحلة الوصاية العربية الرسمية على العمل الفلسطيني.

ورغم أن منظمة التحرير كانت التعبير الأقوى عن الهوية الفلسطينية إلا أن مفهومها عن الكيان الفلسطيني عانى من ضبابية، وخاصة في النطاق الجغرافي.

ولعل من أسباب ضبابية مفهوم الكيان والهوية عند منظمة التحرير الفلسطينية هو التنازلات الكيانية التي قدمتها (من غير جدوى) لتجعل نفسها مقبولة عند الأردن. وعلى كل، يمكن تقسيم مراحل وعي م.ت.ف. لمفهوم الكيان والهوية إلى أربع فترات، وذلك حسب الفواعل التي أثرت في ذلك الوعي أو غيرت اتجاهه:

المرحلة الأولى، وهي منذ تأسيسها وحتى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حيث استولت إسرائيل على ما كان قد تبقى من ارض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

المرحلة الثانية، من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حيث عبّر جيشا سوريا ومصر خطوط "النكسة"، و مجرد "العبور" أعاد للعرب شيئا من الكرامة، وأصبح بالإمكان التعامل مع إسرائيل متجاوزين اللاءات الثلاث (لا مفاوضات ولا صلح ولا اعتراف مع إسرائيل) التي أطلقها مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم (١٩٦٧/٩/١ - ١٩٦٧/٨/٢٩).

المرحلة الثالثة، من حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وحتى مؤتمر مدريد ثم اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ حيث تواجعت دول الطوق (لبنان وسوريا والأردن) ومنهم الفلسطينيون، مع إسرائيل على مقاعد المفاوضات وليس في ميادين القتال.

والمرحلة الرابعة، هي من اتفاقية أوسلو حتى الآن، حيث التقت إسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة حول طاولة المفاوضات وليس في ميادين القتال، وقد تبادل الاعتراف وصار لمنظمة التحرير الفلسطينية حكم ذاتي (جزئيا) في غزة والضفة الغربية رغم بقاء الجنود الإسرائيليين على أبواب مكاتبها هناك.

وقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية وعي خاص لكل مرحلة فيما يخص القضايا السياسية وعلى رأسها مسألة الهوية والكيان. ونستطيع أن نسمي كل مرحلة بما يميزها في هذا المجال. فالمرحلة الأولى هي مرحلة الميثاق القومي الفلسطيني، والثانية هي مرحلة الميثاق الوطني الفلسطيني،

والثالثة هي مرحلة تجاهل الميثاق الوطني الفلسطيني كمرجعية واعتماد قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية، والرابعة هي مرحلة إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني وتجاهل قرارات المجالس الوطنية السابقة كمرجعية، واعتماد قرارات "القيادة الفلسطينية" (وهذه هيئة غير رسمية، تتكون من اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني، والحكومة الفلسطينية ورئاسة المجلس التشريعي، وما تيسر من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح. وكان هنالك شخصيات تشارك بهذه الهيئة رغم أنهم ليسوا أعضاء بإحدى الهيئات المكونة لهذه القيادة).

بما أن الهوية الفلسطينية هي نضالية في جوهرها كما أسلفنا، فقد تصبح مهددة بالإلغاء إذا تخلت عن هذا الجوهر النضالي، وهو ما يؤكد خطورة التسويات ذات النفس الإنهزامي على الهوية الوطنية الفلسطينية؛ خاصة وأنها تتعامل مع الفلسطينيين كوحدات بشرية معزولة في أراضي ٤٨، والضفة وغزة والقدس، وفي الشتات.

إذا كانت الهوية شعورا جمعيا لأمة أو لشعب ما، كما قلنا، وإذا كانت الأمم والشعوب تتكون من الأفراد، وهم في كل الشعوب ينتظمون في عائلات نووية وعائلات ممتدة وطبقات وأديان مختلفة، ولدى بعض الشعوب، في قبائل، فإن الانتماءات الفردية، والأيدولوجية والإثنية والقبلية تؤثر على تماسك الأمة والشعوب ودرجة وحدتها، وبالتالي قدرتها على إنجاز أهدافها، حيث تؤثر الانتماءات المنطقية وكل الانتماءات الجزئية على درجة تماسك ووحدة الهوية الوطنية.

مما سبق يمكن القول أن التبلور البنوي في المجتمع لأي أمة أو شعب، من حيث درجة تطوره (وهو تبلور اجتماعي واقتصادي وسياسي وفكري وقيمي) تؤثر عليه مجموعة عوامل مجزئة وموحدة، والبنية الأرقى هي التي تهمش الهويات الجزئية (فردية، عائلية، قبلية، منطقية، طبقية، فكرية) لمصلحة الهوية الوطنية أو القومية، بما يتعلق بالصراع الوطني. وفي كل الحالات، الهوية الحققة "هي تطابق الهوية مع الاختلاف"، فالهوية في ظل فهم التفاوت في تطور البنى الاجتماعية مركبة ومتراصة بألويات مختلفة للأفراد والجماعات المكونة للأمم والشعوب. لذلك، ليس غريبا أن يوجد أفراد ضد أمتهم، وليس غريبا أن تخرج قبائل على أمتها أو شعوبها، وليس غريبا أن تنشأ تناقضات وصراعات نتيجة تغليب المصالح الجزئية على المصالح الوطنية الكبرى. والأهم، وهذا مشاهد في هذه المرحلة من تطور البشرية، ليس غريبا أن تكون قيادة شعب أو أمة ضد مصالح جماهيرها وتحرف ولاءاتها لمصلحة قوى خارجية. إن قوة أو ضعف التناقضات (ووجودها داخل

شعب أو أمة طبيعي وموضوعي) مسألة لها علاقة بدرجة التطور البنيوي، كما قلنا، ومرتبطة أيضا بالقوى والعوامل المؤثرة من الخارج، ولها أيضا علاقة بطبيعة التناقض. ففي عالم اليوم، وبقدر ما تساعد وسائل الإتصالات والتواصل على تعزيز الوحدة الداخلية لمصلحة الهوية الوطنية، فإنها قادرة، في ظل غياب مناعة داخلية، على السماح للعوامل الخارجية بخلق تناقضات مختلفة داخل الهوية الوطنية الواحدة.

وهنا، يمكن القول، أن الثقافة الوطنية، وهي نتاج تبلور بنيوي داخلي، وقابلة للتأثر بثقافات أخرى، هي اسمت الوحدة الوطنية. فبقدر ما تكون الثقافة الوطنية جامعة وشاملة وموحدة تستوعب الاختلاف والتناقض في ظل الوحدة، أي أن الثقافة المبنية على المواطنة والديموقراطية، ستكون ثقافة معززة للهوية الوطنية.

الهوية الوطنية الفلسطينية كما أشرنا منذ البداية، تبلورت على شكل مقاومة مناضلة لاثبات الوجود والدفاع عنه في مواجهة الاجتثاث والنفي. مما يجعلها هوية نضالية في جوهرها. وهنا سنتساءل، كيف أثر اتفاق أوسلو، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، بشروط هذا الاتفاق، على الهوية الوطنية الفلسطينية، حيث النزعة السائدة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية هي التفاوض والتهادن مع الاحتلال؟ رغم عدم انجاز أهداف الشعب الفلسطيني وتعت هذا الاحتلال وإصراره على الاستمرار في نهب الأرض والموارد الفلسطينية وتشريد الشعب وعدم الاعتراف بحقوقه الوطنية والتعامل مع الشعب الفلسطيني كوحدات بشرية معزولة في أراضى ١٩٤٨، والضفة الغربية، والقدس، والشتات، كما سبق أن أشرنا.

قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط اتفاق أوسلو، وعدم انجاز أهداف الشعب الفلسطيني بالحد الأدنى حتى هذه المرحلة، واستمرار التفاوض لفترة طويلة بدون تحقيق نتائج، ساهم في انقسام الشعب الفلسطيني حول أهدافه، وأساليب تحقيقها، وهذا خلق شرخا في الهوية الوطنية بحيث صار يمكن تبرير قتل الفلسطيني للآخر بحجة الخيانة، أو غيرها من المبررات، وسجن الفلسطيني للآخر بحجة خروجه عن الصف الوطني. لقد حدث شرخ بين فلسطينيي الداخل المنقسم إلى أربعة مناطق جغرافية والخارج المشتت في بقاع العالم المختلف. وحدث شرخ طولي بين مؤيدي نهج التفاوض ونهج المقاومة من الشعب الفلسطيني. وإذا استمر هذا الحال لفترة أطول، ليس غريبا أن ينقسم الشعب الفلسطيني إلى كيانات وهويات مختلفة بولاءات مختلفة تقسم

الشعب الفلسطيني إلى أجزاء مختلفة وربما متناقضة ومتصارعة.

إن وجود سلطة وطنية فلسطينية تنسق وتتفاوض مع الاحتلال في نفس الوقت الذي تتعرض فيه مناطق جغرافية بكاملها لممارسات قمعية يخلق شرخا في الهوية الوطنية. كما أن الاستمرار والإمعان في تهويد القدس في ظل هذا الوضع بتعديلاته وقيوده على السلطة الوطنية يهز الثقة بها وبوحدة التمثيل للشعب الفلسطيني كأحد أركان الهوية الفلسطينية. والأخطر في هذا المجال هو ترك فلسطينيي ١٩٤٨ يقاتلون وحدهم في ظل ازدياد الضغط عليهم في هذه المرحلة، فالمطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة يجردهم من الكثير من الحقوق المدنية في دولة احتلال قامت على وطنهم ويتركهم منعزلين بلا سند حقيقي، وهذا سيعزز حالة اليأس لدى جزء مهم منهم. ومن زاوية بحثنا سيعمق هذا من الانفصال جغرافيا وسياسيا ونضاليا، وإذا استمر قد يخلق شرخا جغرافيا وبشريا مع جزء مهم من الشعب الفلسطيني وفي هويته الوطنية.

والوضع الأكثر إرباكا هو أن قيام سلطة وطنية لشعب كان مشردا أو محتلا بالكامل يعني التحول إلى مجتمع يعيش ظروفًا عادية، ويعني أيضا وجود بناء سلطوي بتناقضاته الطبيعية، وخاصة في المجال الاجتماعي. إن قيام هذا الوضع في ظل عدم استكمال التحرر خلق بلبلة واضحة وتناقضات عدة بين أفراد وفئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، هي في ظروف تجارب الشعوب الأخرى التحررية تناقضات ما بعد التحرير. فإنتاج الأهداف الوطنية يشترط اعتبار التناقضات الاجتماعية تناقضات ثانوية، وخلق وحدة وطنية وهوية وطنية موحدة في مواجهة الأعداء الخارجيين. في ظل هكذا وضع، فإن من شأن الشللية، والعائلية، والتفاوت الطبقي الحاد، والقبلية، والتحزب السياسي الأعمى، والتغريب الثقافي، والتطبيع مع الاحتلال، أن تؤثر سلبا على الهوية الوطنية الفلسطينية.

ولذلك أرى أن تعدد وسائل الاعلام الفلسطينية (المقروءة والمسموعة والمرئية) يطرح اسئلة عديدة، أهمها: ما مدى تأثير وسائل الإعلام الوطنية على المجتمع الفلسطيني، بفئاته، وشرائحه، وفصائله، وأحزابه، وفي عملية التنمية، وتحقيق السلم الاهلي؟

وسأساهم في الاجابة على هذا السؤال:

لا ادعي انني خبير مؤهل للاجابة التفصيلية الميدانية عن هذا السؤال، ولكنني سأبذل جهدي كمستمع ومتابع.

من ناحية عامة، فإن كل الشعوب (ومنها الشعب الفلسطيني طبعاً) تتأثر بوسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وإن كانت مساحة الإذاعات المسموعة والمرئية أوسع من مساحة الصحف بأنواعها، وهذا يجعل إطلاق مصطلح "السلطة الرابعة" على وسائل الإعلام له ما يبرره، بل أن سلطة الإعلام أكثر تأثيراً أدياً من السلطة التنفيذية والتشريعية، ولكن الناس أكثر التزاماً بالسلطتين الأخيرتين. ونوه هنا أن تأثير الشعب بوسائل الإعلام يتناسب طردياً مع ثقته بمصداقية هذه الوسائل.

ورغم أن الشعب الفلسطيني لم يكن له قبل عام ١٩٩٦ سلطة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية خاصة به، إلا أنه منذ تبلور هويته الوطنية (القطرية) عام ١٩٣٦ (كما اسلفنا) كان له وسائل الإعلام الخاصة به.

قلنا إن تأثير الشعوب بوسائل إعلامها عام، ويتحدد بمدى ثقته بمصداقيتها، أما تأثير الشعوب على تلك الوسائل فيرتبط بمدى ديموقراطية مجتمعاتها، فكلما زادت ديموقراطية المجتمع، كلما زاد مدى تأثير الشعب على وسائل إعلامه، حيث أنه في المجتمعات ذات المستوى الديموقراطي المنخفض تكون وسائل الاعلام تحت السيطرة الكاملة للنظام وفتته الحاكمة. هذا بشكل عام، أما في الساحة الفلسطينية، فمنذ النكبة (عام ١٩٤٨)، وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (عام ١٩٩٥)، كانت معظم الإذاعات العربية لديها برنامج خاص بفلسطين: صوت فلسطين في مصر، ركن فلسطين في سوريا...

ومنذ عام ١٩٦٥ انطلقت اذاعة صوت فلسطين، صوت منظمة التحرير الفلسطينية من القاهرة. وانطلقت فروع لهذه الاذاعة في الجزائر، وبغداد، وبيروت، ودرعا في سوريا، وغيرها من الدول العربية.

كان لهذه الاذاعات تأثير كبير على جميع فئات الشعب الفلسطيني. ونظراً لصعوبة الاتصال والتواصل بين مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وافرادها، فقد كانت هذه الاذاعات المصدر الأساسي للمعلومات والتعليمات، وكانت تتحكم بسلوك الفلسطينيين وبرامجهم السياسية والثقافية والفنية.

كانت منظمة التحرير تتخيل نفسها نظاماً عربياً، ولذلك كانت قيادتها تتفاخر بأنها تختلف عن

الأنظمة العربية ذات الأنظمة الديكتاتورية، أو على الأقل غير الديمقراطية، إذ في منظمة التحرير كانت تسود ديمقراطية، أطلق عليها ياسر عرفات "ديموقراطية البنادق"، وكان ذلك ممكنا حيث ان قيادة المنظمة لا تحكم الشعب الفلسطيني في مناطق تواجده، وانما كانت تقود نضاله لتحرير وطنه. وفي ظروف النضال تكون التناقضات بين فئات الشعب قليلة، وغير تناحرية، وبذلك ليس هناك ضرورة عالية للقمع الشديد لحماية السلم الاهلي. ولكن بعد قيام السلطة الوطنية، ورغم بقاء الجندي الاسرائيلي مطلا على شبابيك الاذاعة والتلفزيون والرئيس، صارت وسائل الإعلام أكثر إذعانا للسلطة التنفيذية.

وبقدر ما ترضخ الإذاعة للسلطة التنفيذية، بقدر ما تقل مصداقيتها، وبالتالي تضعف ثقة الشعب بها، وبذلك يقل تأثيرها عليه، ويضعف تأثير الشعب عليها. ولذلك تعددت الإذاعات لدرجة اقتراب الوضع من الفوضى الإعلامية. وكانت الإذاعة الفلسطينية الرسمية المسموعة والمرئية اقل استماعا ومشاهدة من غيرها سواء الفضائيات أو المحطات المحلية. ومما لاحظناه بألم أن إذاعة صوت فلسطين المسموعة ليست أقل استماعا فقط، بل وأقل انتشارا. ففي الاجتياح الاسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية عام ٢٠٠٣ تم تعطيل اذاعة صوت فلسطين. وبعد انسحاب الجيش الاسرائيلي عادت الإذاعة، ولكن ليس على الموجة المتوسطة، بل على موجة إف إم. ورغم أنها الإذاعة الرسمية إلا أن بثها غالبا ما لا يتجاوز محافظة رام الله والبيرة.

وباختصار: قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط أوصلو، خلق تداخلا في المراحل وإرباكا لقيادة الشعب الفلسطيني وفصائله وأفراده، وهذا أوجد خلخلة في الهوية الوطنية الفلسطينية، لأنه أوجد نشاطا أيديولوجيا سلطويا في ظل واقع ما زال يتطلب سيطرة وهيمنة القيم والثقافة الوطنية التحررية، وساهم في كثير من الأحيان في ارتقاء التناقضات الثانوية إلى تناقضات رئيسية، وشوش على بوصلة النضال الوطني الفلسطيني وتناقضاته والقيم والمعايير التي يحتكم إليها.

وهنا يثور سؤال: هل بإمكان الشعب الفلسطيني بأطره السياسية ومؤسساته الأهلية والرسمية وأفراده، في ظل معطيات الظروف القائمة منذ أوصلو حتى اليوم، أن يتفادى الكثير من الأخطاء التي وقع فيها والتي خلقت تناقضات وتصدعات وشقوقا في الهوية الوطنية الفلسطينية، وعدم مصداقية، وغياب الثقة بالسلطات الأربعة: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والإعلامية والتي من شأنها أن تؤثر على استمرار نضاله وتحقيق كافة أهدافه الوطنية؟

نعتقد أن الجواب نعم، وإن كان صعبا، وذلك بالاتجاه بداية إلى السلطة الرابعة، بالتأكيد إعلاميا على الثوابت التالية.

١- التأكيد على أن الصراع والتناقض مع الأعداء سيظل قائما ورئيسيا حتى تتحقق كافة أهداف الشعب الفلسطيني، ولا داع لتخفيف حدة هذا التناقض حتى ونحن نفاوض، فالتفاوض شكل نضالي. وبناء على ذلك يجب رفض التطبيع مع الاحتلال، خاصة على المستوى الشعبي، ويجب وضع برامج وسياسات وآليات تؤكد على استمرار النضال ضد الاحتلال بكل الطرق والأساليب المتاحة والملائمة للواقع المعطى وإرهاصاته، وبما يلئم الظروف القائمة.

٢- يجب أن يتلاءم الشعب الفلسطيني، جماهير وسلطة، مضمونا وشكلا مع وجود هذا التناقض واستمراره. فالنضال وحالة التناقض لا يتعايشان مع حالة البذخ التي بنيت عليها السلطة الوطنية ولا مع الجيوش البيروقراطية والأمنية التي أنشأتها، فإنجازات إتفاق أوسلو، إذا كان له إنجازات، لا تحتمل الإنتقال إلى حالة دولة مظاهرها الكاذبة. وواقع الشعب الفلسطيني الاقتصادي يفترض التقشف لا الترف والبذخ. ويتطلب أيضا، بناء اقتصاد مقاومة وصمود، وليس اقتصادا استهلاكيا. وفي هذا الاقتصاد الأرض هي محور الصراع، وبناء القدرة في الإنسان جوهره، وتنمية القطاعات الانتاجية أحد أهم أركانه، ومقاطعة بضائع الاحتلال شرط تنميتها، وتنمية الثقافة الوطنية ركن أساسي في نضاله للحفاظ على الهوية الوطنية وروح المقاومة وتوحيد قوى الشعب في مواجهة الاحتلال والإحلال.

٣- يجب ألا نسمح، مهما كانت الضغوط والمبررات، بأن ننسلك عن أهم عامل من عوامل قوتنا، وهو امتدادنا القومي الاستراتيجي. فحتى في أحلك الظروف، كان يجب إقامة علاقة وثيقة مع جماهير وأحزاب وقوى الأمة العربية وأنظمتها السياسية بتوازن خلاق يدعم قدرتنا ولا يغير ثوابتنا. وكان يجب أن تتشكل تحالفاتنا الدولية على أساس استمرار النضال، وبما يكفل تعزيز قدرتنا.